# وضح تعريف علم الاقتصاد وما المناهج التي يعتمد عليها؟

**اولاً:تعريف علم الأقتصاد**

أول من استخدم لفظ الاقتصاد ووصفه بالسياسي هو الاقتصادي الفرنسي **دي مونكريتيان** "

**وأثناء مرور علم الأأقتصاد بالتطورت ظهر تعريفات متعددم لعلم الأقتصاد بنائن علي كل عالم وسوف نوضحها**

| | |
|---|---|
| **1- تعريف آدم سميث** | لقد عرف ام سميث علم الاقتصاد **بانه العلم الذي يسعى إلى تحقيق الثروة** " ، **ويقصد آدم سميث بالثروة** الأشياء المادية أي السلع القادرة على إشباع حاجات الإنسان **أي أنه استبعد من دائرة علم الاقتصاد الخدمات كمهنة الهندسة والطب رغم اهمتهم في التقدم الاقتصادي للمجتمع** |
| **- تعريف ليونل روبنز** | **عرف هذا الاقتصادي علم الاقتصاد بانه ذلك العلم الذي يبحث السلوك الإنساني كحلقه اتصال بين أهدافة وحاجاته المتعددة وبين وسائله النادرة ذات الاستعمالات المختلفة** |
| **3- تعريف الفريد مارشال** | يعرف مارشال الاقتصاد بانه " **ذلك العلم الذي يدرس سلوك الإنسان في حياته العادية ، حيث يبحث في كيفية حصول المرء على دخله وكيفية إنفاقه لهذا الدخل** ، لكن لاحظ انه ليست كل تصرفات الإنسان موضوعا لعلم الاقتصاد بل تقتصر موضوعات ودراسة علم الاقتصاد التصرفات الإنسان أو الوحدات الاقتصادية بشكل عام التي تتعلق بكيفية إنتاج الثروة وكيفية استعمالها . |
| **4- تعريف آرثر بيجو :** | عرف علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يعني بدراسة زيادة الرفاهية الاقتصادية |
| **5 - تعريف ساموبلون** | عرف هذا العالم علم الاقتصاد بأنه ذلك العلم الذي يعني بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة وكيفية توزيعها بغرض الاستهلاك حالاً ومستقبلاً على مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع |
| **6- تعريف أوسكار لانج** | هو ذلك العلم الذي يدرس القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية لإشباع الحاجات البشرية . وإن كان يحسب لهذا التعريف أنه يبرز الجانب الاجتماعي لعلم الاقتصاد حيث يدرس النشاط الإنتاجي للإنسان إلا أنه يأخذ عليه أنه لا يهتم بالخدمات شان ما أخذ على تعريف آدم سميث |

## ثانياً:منهج علم الأقتصاد

**طريقتان أو منهجان أساسيان وهما : المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي**

علاوة على ان هناك طرق أو أساليب أخرى يستعان بها وهي الأسلوب التاريخي والأسلوب الرياضي والأسلوب الإحصائي وتكون عبارة عن طريق مساعدة

### أ.الطريقتان الأساسيتان

| **1--الطريقة أو المنهج الاستنباطي أو التجريدي :** | **2- الطريقة أو المنهج الاستقرائي أو الواقعي** |
|---|---|
| يقصد بهذه الطريقة أن يضع الاقتصادي فروضة أساسية عامة او مقدمات يفترض صحتها لأنها مستقاة من علوم أخرى ومن واقع هذه الفروض يصل رجال الاقتصاد إلى نتائج أو فروض أخرى ، كافتراض مثلا أن الإنسان يبغي في سلوكه وجه تحقيق مصلحته الذاتية وإن حرية السلوك على فرض هذه المصلحة الذاتية ينجم عنها أعظم الخير لأكبر عدد من الناس . | **وفقا لهذه الطريقة ينطلق رجال الاقتصاد من ملاحظة الوقائع وإجراء التجارب بالنسبة لعدد كبير من الحالات ثم الانتقال من هذه المشاهدة والتجربة إلى استخلاص المبادئ العامة في سبيل الوصول إلى القانون الاقتصادي** الذي يحكم هذه الوقائع ،<br>**مثال** ذلك استقراء ومشاهدة الواقع الخاص بتحركات الائتمان وبحركة النقود والتي توحي بوجود مبدأ عام وهو وجود علاقة بين مستوى الأئتمان وبين كمية النقود في الدولة وأن زيادة هذه الكمية يؤدي مع توافر ظروف معينة إلى ارتفاع الأسعار |

### ب.الطرق الاخري المساعدة

| 1-- المنهج التاريخي | 2- المنهج الرياضي | ٣- المنهج الاحصائي |
|---|---|---|
| استخدم هذا الأسلوب على أيدي المدرسة التاريخية وتأخذ هذه الطريقة في الاعتبار دراسة الواقع والتاريخ ومن أمثلة هذا المنهج التاريخي نمو النقابات العمالية وطبيعة الفكر الاقتصادي في الماضي أي يعتمد هذا المنهج على تجميع الوقائع ثم تحليلها وأخيرا صياغة ورسم القوانين التي تهم هذا التطور | تستخدم هذه الطريقة المعادلات الجبرية والصيغ الرياضية في صياغة المبادئ والنظريات الاقتصادية وبيان مدى ارتباط الظواهر الاقتصادية المختلفة وتأثيرها المتبادل بعضها على بعض | يهتم هذا المنهج بدراسة الوقائع والظواهر الاقتصادية في شكلها العددي وما يطرأ على الكميات الاقتصادية لتلك الوقائع والظواهر من تغير. |

## تكلم في الحاجات الأقتصادية وعناصرها؟

**ثانياً:الحاجات الأقتصادية**

- **ويكون النشاط الإنساني نشاطا اقتصاديا عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد** . فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس آليم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أو جلب الإحساس بالارتياح أو زيادته **وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية** ،
- **فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد**
- **كما تقسم الحاجات إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية والحاجات الفردية والحاجات الجماعية والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية**

| - فالحاجة الضرورية: هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام | أما الحاجة الكمالية: هي تلك التي تزيد من متعة الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى | أما الحاجة الفردية: هي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج | أما الحاجة الجماعية: فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها | - أما الحاجة المستقبلية: هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة بأستصلاح الأراضي واقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية | أما الحاجة الحاضرة: فهي تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم مثال ذلك استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة |
|---|---|---|---|---|---|

-.**وتجدر ملاحظة أن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعها نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما**

**ثالثاً:عناصر الحاجات الأقتصادية**

| 1-قابلية الحاجة للإشباع | 2-لا نهائية الحاجات | 3-نسبية الحاجات |
|---|---|---|
| إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم ، فهذا الإحساس تراوح حدته ونوعه وفقا لظروف الحال وتقل حدة هذا الشعور إذا اشبع الإنسان حاجته | أن حاجات الإنسان لا تنتهي فإذا ما اشبع الإنسان حاجة سرعان ما تظهر له حاجة أخرى واذا ما اشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا في سلسلة لا تنتهي . | ان الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس |

## عرف الاموال أو الموارد الأقتصادية المحدودة ووضح خصائصها؟

**تعريف الأموال أو الموارد الاقتصادية**

**وتعريف المال الاقتصادي: هو عبارة عن كل شيء نافع متاح للاستعمال والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات او رغبة من الرغبات الإنسانية** . فلكي يعتبر الشيء أو المال اقتصاديا يجب أن تتوافر فيه خصائص معينة

**خصائص المال أو الموارد الأقتصادية**

**1- وجود حاجة محسوسة لدى الفرد**

**٢- يجب أن تتوافر في الشيء النفعية اي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشرة**

**٣- الندرة وهي الخصيصة التي تميز بين الأموال الحرة المتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعات بكميات محدودة** .

والأموال الاقتصادية وليست الأموال الحرة: هي التي تكون محلا لأهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد

- وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب
- طبيعية كندرة المعادن النفيسة أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات او صيد الأسماك أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند .

## أكتب في القوانين الأقتصادية كظاهرة أقتصادية؟

**القوانين الاقتصادية**

**يكون للقوانين الاقتصادية مجموعة من الخصائص وهي**

1- **نسبية التطبيق** أي تغيرها بتغير الزمان والمكان ،

٢- كما تتسم القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أو الحدوث .

٣- كما تتميز القوانين الاقتصادية بعدم دقتها الحسابية

وقد استطاع جوسن فى سنة 1854 أن يعلن قانونين للحاجات ،

الأول : قانون الاستمرار ،

والثاني : قانون التكرار

| | |
|---|---|
| ومضمون قانون الاستمرار: هو أن أي رغبة يوالي إشباعها دون توقف تتناقص حدتها حتى تنتهي بالانعدام بعد أن كانت مرتفعة في بدايتها ، وهذا هو قانون أو قابلية الحاجات | ومضمون قانون التكرار: هو أن الإحساس المريح عندما يتكرر تتناقص درجة حدة الرغبة ومدتها مع كل تكرار وتتناقص حدة الرغبة ومدتها بسرعة كلما كان التكرار متعاقباً على فترات قصيرة . |

أما بالنسبة للإنتاج: إما أن يكون إنتاج سلع مادية أو خدمات غير مادية وقد استبعد الفكر الاقتصادي في وقت من الأوقات الحصول على خدمات من نطاق الإنتاج

ويمكن التمييز بين طائفتين كبيرتين من السلع والخدمات

| | |
|---|---|
| السلع الاستهلاكية أو النهائية: وهي التي تستخدم في الإشباع المباشر لحاجات المستهلكين دون أن تمر بأي مرحلة أخرى من مراحل الإنتاج مثل الخبز | السلع الإنتاجية أو غير المباشرة: وهي تستخدم في الإمداد بسلع الاستهلاك كالأدوات والآلات . |

ويمكن تصنيف السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية إلى :

سلع ذات استهلاك فوري: يتم استهلاكها بأستخدامها مرة واحدة مثل الخبز والكهرباء .

سلع ذات استخدام متكرر: حيث تستخدم عدة مرات وتوزع منفعتها خلال الزمان مثل المنازل والملابس

والطلب على السلع التي يتم استهلاكها باستخدامها مرة واحدة طلب منتظم بينما يتغير الطلب على السلع ذات الأستخدام المتكرر تغيراً كبيراً بحسب الحاجة إلى شرائها التي غالبا ما تكون محلاً لتغيرات كبيرة

## وضح ما هو المقصود بالنظام الأقتصادي؟

**النظام الاقتصادي**

- مفهوم النظام الاقتصادي: فهو يشير إلى الأسس والمبادئ التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية كما يتضمن كذلك أساليب سير هذه الحياة في حل مشكلاتها وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية وأساليب الإدارة الاقتصادية والتخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ

. وبناء على ذلك :

1 - من الممكن أن تتواجد تطبيقات أو نماذج مختلفة لنفس النظام الرأسمالي أو الاشتراكي دون أن يمس ذلك الطابع الرأسمالي أو الاشتراكي للدولة فقد تختلف رأسمالية الولايات المتحدة الأمريكية عن رأسمالية دول أوروبا الغربية لكن هذا الاختلاف في التطبيقات أو النماذج الاقتصادية المختلفة لم يمس الأسس والمبادئ الرأسمالية الواحدة الموجودة في التطبيقات أو النماذج المختلفة .

٢- من الممكن أن تنتقل الدولة من نموذج أو تطبيق إلى آخر وفقاً لضرورات تطورها التاريخي دون أن يكون في ذلك مساساً أو خروجا على أسس ومبادئ النظام الاقتصادي المتبع ( الراسمالي أو الاشتراكي ) .

٣- قد يواجه النظام الاقتصادي المتبع مشكلات اقتصادية عديدة قد تقابلها حلول متغايرة يجب أن تواجه بصدر واسع لا يجعل من كل اختلاف في الرأي خروجاً على اسس ومبادئ النظام .

## وضح سمات السابق علي النظام الرأسمالي(الاقطاعي)؟

**النظام الرأسمالي**

**النظام الرأسمالي** هو النظام الذي يقوم أساسا على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر

مصلحة خاصة ممكنة فلا توجد في ظل هذا النظام هيئة تتولى توزيع الموارد الاقتصادية من أرض وعمل ورأس مال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة .

**أ- سمات النظام الاقتصادي السابق على الرأسمالية :**

يمكن القول أن الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى لا يجمعها شبه كبير بالمجتمع الأقتصادي الحديث أو على الأقل بالفترة الأنتقالية لميلاد النظام الرأسمالي ومن جهة ثانية وصف النظام السابق على الرأسمالية بالإقطاعي نظراً لاقتطاع الأسياد أجزاء من اراضيهم الزراعية للرقيق في مقابل التزامات نقدية وعينية متعددة .

**ويمكن إبراز السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الإقطاعي فيما يلي :**

1- **أنه نظام اقتصادي مغلق استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي أو الإنتاج بغرض الاستهلاك** .

٢- **يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الهام** والذي ينظم وفقاً للعلاقات القائمة بين طبقتين وهما : الأشراف أو أصحاب الأراضي ورقيق الأرض .

**٣- كذلك كان النشاط الحرفي والذي ظهر بعد فترة من بداية النظام بجانب النشاط الزراعي من السمات المميزة للحياة الاقتصادية في العصور الوسطى ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل وإن كان على نطاق محدوده**

4- **تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج** - والتي تشمل العمل والأرض ورأس المال والمهارات التنظيمية - في عاملا الأرض والعمل .

5- **إن السوق بالرغم من تزايد أهميته بمرور السنين كانت على وجه التحديد جانبا ثانويا من جوانب الحياة الاقتصادية** في العصور الوسطى

---

**وضح أرهاصات ميلاد الرأسمالية ؟**

---

**- ارهاصات ميلاد الرأسماليه مهمة وتأتى فى الامتحان**

**1- انتشار الأسواق والصعود الاجتماعى لطبقة التجار**

تزايدت حركة التجارة محلياً ودولياً وأصبحت تشمل الأراضي الأوروبية فيما بينها وكذلك بين الأخيرة وبلدان شرقي البحر المتوسط ، **كذلك ظهرت البنوك أولاً في إيطاليا** ثم تبع ذلك انتشارها في أوروبا الشمالية كما أن بورصات النقود أصبحت من سمات هذه الفترة الزمنية وإذا كان التاجر متوارياً في الفترة السابقة وعمله منبوذا صار شخصية مقبولة وذات مكانة اجتماعية وفي نفس الوقت بدأ يتوارى اجتماعيا أصحاب الأراضي او ورثة البارونات الإقطاعيين ، ولم يكن كبار التجار مجرد ذوي نفوذ في الحكومة وإنما كانوا هم الحكومة وكان نفوذهم يتزايد في الدولة القومية الجديدة والتي يملون عليها ما يحقق أهدافهم من السياسات العامة والعمل العام بدوره انعكاساً لآرائهم

**2- ظهور وتدعيم سلطة الدولة الحديثة :**

فمع صعود الدولة **القومية جاءت المصالح المتبادلة والعلاقة الحميمة بين سلطة الدولة ومصلحة التجار .**

**٣- الاكتشافات الجغرافية للأراضى الجديدة :**

مثل رحلات كشف امريكا والشرق الأقصى وكان من نتيجة هذه الرحلات اتساع الأسواق وتدفق منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الشرق والأكثر أهمية كان سيل الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد

**4- الحركة الصعودية الكبيرة في الأسعار**

كان من أثر تدفق المعادن الثمينة إلى أوروبا من الأراضي الجديدة حدوث ارتفاع عام في الأسعار وظهور مبكر لنظرية كمية النقود ومؤداها أنه إذا كان حجم التجارة ثابتاً تتغير الأسعار في تناسب مباشر مع عرض النقوده

**5- تطور التنظيم الصناعي**

فمن التنظيم الطائفي إلى الصناعات المنزلية ثم الصناعة اليدوية أو بتعبير آخر تطور العملية الإنتاجية أو الفن الإنتاجي فقد كانت السياسة العامة والعمل العام انعكاساً لأراء وما يحقق مصالح كبار التجار

. فقد تصور التجاريون أن المعادن **النفيسة من ذهب وفضة مصدر الثروة وأهم أشكالها وان قوة الدولة ومعيار ثرائها هو ما لديها من ذهب وفضة** لذلك يرون أن على الدولة أن تعمل على الحصول على أكبر كميه من المعادن النفيسة وذلك عن طريق تشجيع الصادرات وفرض الضرائب على الواردات

من جهة أخرى ولما كان الثراء والسعي إليه قد أصبح موضع احترام صار اخذ الفائدة على رأس المال إذا لم يتجاوز حد الاعتدال امراً مقبولا واصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضه عملاً مشروعاً وقد كان ذلك تغيرا في المواقف وفي الفكر عما كان يجري في الفترة السابقة

---

**اكتب في الإطار العام للنظام الرأسمالي؟**

---

- **: الإطار العام للنظام الرأسمالي**

يعتبر الفرد غاية هذا النظام وأداته في تحقيق أهدافه لذلك كان الإطار العام للنظام الرأسمالي ترجمة لمكانة الفرد في هذا النظام . **ونستعرض فيما يلي الجوانب المختلفة لإطار النظام الرأسمالي**

**أ- الجوانب التنظيمية والاجتماعية :**

يقوم النظام الرأسمالي على الحرية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي ينص عليه القانون . **ويركز هذا النظام على مبدأي الملكية الخاصة وحرية التعاقد .**

**1- مبدأ الملكية الخاصة :**

يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تلك الأموال ملكية خاصة سواء كانت هذه الأموال سلعة استهلاكية أو سلعا إنتاجية . **ولا يعني الاعتراف الأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة فالدولة الرأسمالية تتملك جزءاً من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية وأراضي الدولة والمناجم والغابات والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور .**

**2- مبدأ حرية التعاقد :-**

الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد تبادلي يقوم أساساً على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل .

**ب- الجوانب الفنية والاقتصادية :**

يقوم النظام الرأسمالي على من إنتاجي يرتكز على الاختراع وعلى بنيان اقتصادي يرتكز على حرية القرار .

**1- الفن الانتاجي**

**قام النظام الرأسمالي في ظل الثورة الصناعية** ، فارتكز على التقدم التكنولوجي الذي أدت إليه هذه الثورة وطبقت الفنون الإنتاجية المتقدمة نتيجة لمبدأ **المنافسة ففي ظل المنافسة يسعي المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم حتى يتمكنوا من تخفيض نفقات الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الأرباح . ويجد تقدم الفن الإنتاجي اساسه في الاختراع**

**2- حرية القرار الاقتصادي :**

**يتم استغلال عوامل الإنتاج نتيجة لتفاعل القرارات التي يتخذها الأفراد دون إشراف من جانب الدولة .**

**فالحياة الاقتصادية: في ظل النظام الرأسمالي لا تقوم على برنامج تضعه الدولة وانما تم المبادلات طبقا لإرادة الأفراد والأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يسعون في نفس الوقت إلى تحقيق مصلحة الجماعة .**

**وتعترف الرأسمالية للأفراد بحرية الاستهلاك** فهم أحرار في توزيع دخولهم بين الاستهلاك والأدخار وفي استثمار ما ادخروه من أموال في المجال الذي يرونه مناسباً لهم

**وتعترف الرأسمالية للأفراد والمشروعات بحرية العمل والإنتاج ، فالفرد حر في اختيار نوع العمل أو المهنة وفي اختيار المجال الاقتصادي**

**وضح مزايا وعيوب النظام الرأسمالي؟**

**أ- مزايا النظام الرأسمالية**

للنظام الرأسمالي جوانب ايجابية يمكن بيان أهمها فيما يلي

**1- تطور العملية الإنتاجية وحدوث طفرة في الإنتاج :**

**٢- ارتفاع مستوى المعيشة** : وقد ترتب على الإنجاز الكبير للإطار الإنتاجي الجديد - النظام الرأسمالي - في مجال الإنتاج والتنوع الكبير في السلع والخدمات المنتجة أن ارتفعت مستويات المعيشة ارتفاعاً ملحوظا لم نشهده البشرية في أي نظام اقتصادى سابق وذلك على الرغم من التفاوت الملحوظ والفروق الشاسعة بين الأفراد والطبقات .

**٣- الاستغلال الأكفأ للموارد الاقتصادية**

**ب- مشكلات النظم الرأسمالي ؟**

لقد وجه إلى النظام الرأسمالي الانتقادات التالية :

**1- تؤدى الحرية الاقتصادية الكاملة إلى التوزيع السيئ للملكية الخاصة بين أفراد المجتمع حيث تظهر أقلية تحوز جانبا كبير من ثروة المجتمع تسيطر على أغلبية لا تملك إلا نسبة ضئيلة من هذه الثروة**

**٢- أن الحريات التي يكفلها النظام الرأسمالي حريات شكلية وليست حقيقية نتيجة لسوء توزيع الدخول وما يؤدي إليه من تفاوت الفرص**

**٣- يودي تركز الملكيات لفرد أو مجموعة من الأفراد إلى قيام الاحتكاره .**

**4- قد تفرض الأقليات نفوذها على بعض ميادين النشاط الاقتصادي عن طريق السيطرة على إدارة بعض الشركات الكبرى** وتتمكن بذلك من أن تفرض على الحكومة تغيير سياستها تجاه الواردات التي تنافس منتجاتهم فتجبرها مثلا على فرض تعريفه جمركية عالية على السلع الأجنبية المشابهة رغم ما في ذلك من تعارض مع مصلحة المستهلكين .

**5- لا يؤدى نظام الأثمان إلى تحقيق الاقتصاد الكامل في توزيع الموارد خاصاً إذا عرفنا أن المنتجين لا يكفون** عن التدخل في تفضيلات

| | |
|---|---|
| | المستهلكين عن طريق الدعاية واستغلال الجهل ومن هنا يمكن أن نتصور تبذير المستهلكين لدخولهم في الإنفاق على سلع لا تعطيهم اكبر إشباع ممكن . |

## أكتب في تطور دور الدولة في النشاط الأقتصادي؟

**تطور دور الدولة في النشاط الاقتصاد**

ظهر من عرض النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي أنه من الصعب الاعتماد على النشاط الفردي كله لرسم سياسة الإنتاج في كافة نواحي النشاط الاقتصادي في كل الظروف واصبح ممكناً أن يكون لكل من الدولة والنشاط الفردي نصيب في رسم هذه **السياسة وهذا ما نوضحه في ثلاث عناصر**

**اولاً:سياسيه التجارين :**

- ظهر فكر التجاريين وقد قام هذا التيار الفكري بعد انهيار نظام الإقطاع وما تلاه من حركات الهجرة التي سارع إليها رقيق الأرض من المناطق الزراعية إلى المدن وأصبحت المدن مركزاً للتجارة والتداول **وخرج المجتمع الأوروبي من نظام الاقتصاد الإقطاعي المغلق الذي يقوم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام اقتصاد السوق حيث انفصل المنتج عن المستهلك وظهر التاجر باعتباره وسيطاً بين الإنتاج والتوزيع**
- **وقد ساعد على التراكم الراسمالي اختراع النقود كوحدة مقياس لمختلف القيم الاقتصادية فالنقود هي التي أضفت مرونة كبيرة على المعاملات**
- **فالذهب والفضة في نظر التجاريين هي أفضل أنواع الثروات** ويمكن زيادة رصيد الدولة منها عن طريق زيادة الصادرات عن الواردات لكي يسدد الفرق بالذهب ولذلك حذر التجاريون من زيادة الواردات عن الصادرات حتى لا تضطر الدولة إلى سداد الفروق للدول الأجنبية بالذهب فينقص رصيد الدولة منه ويحل الكساد والبطالة محل الرواج والتوظف
- **وتحقيقا لسياسة التجاريين نادوا بضرورة تدخل الدولة للإشراف** المستمر على النشاط الاقتصادي فنادوا بفرض الضرائب على الواردات وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمنتجين الذين ينتجون لأغراض التصدير وطالبوا بوضع قوانين تحض على الجهد والعمل والتقشف والحد من استهلاك السلع الكمالية التي تستند بعض الأموال
- **ويرى التجاريون ضرورة المحافظة على مستويات أجور العمال عند مستويات منخفضة**
- **من ناحية أخرى أن تسعى إلى ضم المستعمرات التي تحتوي أقاليمها على مناجم الذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاذ ما فيها من قبل هذين المعدنين النفسين**

**ثانيا :- سياسة حرية النشاط الاقتصادي**

- وجه الاقتصاديون في القرن الثامن عشر عديدا من الانتقادات إلى سياسة **التجاريين وبينوا أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يخل بالحركة الطبيعية لهذا النشاط والتي من شانها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع**
- فالمنافسة الحرة بين البائعين والمشترين في السوق تكفل تحديد الثمن الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب دون أن يكون لأي فرد بائعا كان أو مشتريا أي أثر في تحديده **ولا يوجد بالتالي أي داع لتدخل الحكومة من أجل تحديد ثمن عادل لأي نوع من أنواع العمل وفي ظروف المنافسة الحرة يسعي المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم بقصد تخفيض التكاليف حتى يحققوا أكبر قدر من الأرباح** ويضطر كل منتج إلى متابعة غيره في استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج حتى يحافظ على تكاليف إنتاجه عند مستويات تنافسية
- **وجهاز الألمان كفيل بتنظيم النشاط الاقتصادي دون أي داع لتدخل الحكومة لأن لو تدخلت الحكومة سوف ينتج عوامل سلبية منها (تعطيل جهاز السوق وإلى التحيز لفريق من المتعاملين على حساب فريق آخر دون سند من الكفاءة الاقتصادية وإلى التعثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية نتيجة للروتين والتهرب من المسئولية)**
- **وكان الفلاسفة يدعون أيضا إلى الحرية الاقتصادية**

**ثالثا : سياسة التدخل الحكومي :**

- أن كان لأعتبارات الجارية في الكيان الأقتصادي علي الحكومة ضرورة التدخل وجعلت النظام الرأسمالي في حاجه إلي حلول جديدة ولعل أهم هذه الاعتبارات **تتمثل في الحروب ، وإعادة توزيع الدخل القومي ، والقضاء على البطالة ، والتنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة**
- **ففي أوقات الحروب لا يمكن الاعتماد على جهاز الأسعار لتوجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل لكسب الحرب لذلك كان ضروريا في هذه الأوقات أن تتولى الحكومة أمر توجيه الموارد باعتبارها مسئولة عن نجاح عمليتها الحربية وتستمر دواعي التدخل الحكومي إلى ما بعد انتهاء الحرب حين تعاني البلاد من ندرة كثير من أنواع الإنتاج المدني ،**
- **إنما من حيث البطالة ومما دعا إلى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو الرغبة في القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الكامل بتنظيم الإنتاج والاستهلاك**

- **وعلى حكومات الدول المتخلفة أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوجيه جانب من مواردها للأستثمار** في المجالات التي لا يتمكن النشاط الفردي من الاستثمار فيها لنقص في الخبرة أو في رؤوس الأموال وبتوجيه تجارتها الخارجية وفقا لاحتياجات البلاد .

**ويسير التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في العصر الحديث في اتجاهين :**

**الاتجاه الأول** : وضع خطة إنتاجية عامة تساهم المشروعات الخاصة والمشروعات العامة في تنفيذها .

**الاتجاه الثاني** : وضع خطة مركزية كاملة لاستخدام الموارد في كافة القطاعات .

**اكتب في عنصر العمل من حيث(نظريات حجم السكان )؟**

**العمل:**

**يقصد بالعمل في هذا المقام** العمل الإنساني الذي يمثل جهداً بشرياً عضلياً أو ذهنياً فلا يدخل فيه عمل الألات . ويتوقف دور العمل في الإنتاج على حجم الأيدي العاملة وعلى كفاية العمال في الإنتاج . ولما كان سكان أي مجتمع هم مصدر قوته العاملة كان من الطبيعي أن نبدا دراسة العمل ببيان الجوانب الاقتصادية للسكان

**أولاً:حجم السكان وبنيانهم**

يشهد العالم زيادة مضطردة في عدد السكان وترجع الزيادة في عدد السكان إلى زيادة معدل المواليد من ناحية ونقص معدل الوفيات من ناحية أخرى فالفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات يمثل معدل الزيادة الطبيعية في السكان .

**أ.النظريات**

**النظريات السكانية :**

ينظر بعض الكتاب إلى مسالة زيادة السكان نظرة تشاؤمية بينما ينظر بعضهم الآخر إلى هذه الزيادة نطرة تفاؤلية واهم النظريات التشاؤمية في السكان في نظرية مالتس .

**نظرية مالتس**

**تقوم نظرية مالتس على الفروض الأتية**

**- أن عدد السكان محدود بما يمكن إنتاجه من مواد غذائية لازمة للحياة .**

**- أن العوامل التي تضمن التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية قد تكون عوامل ايجابية كالأوبئة والمجاعات والحروب كما قد تكون عوامل وقائية تتمثل في التعنف وضبط النفس والزواج المتأخر .**

- **ويرفض مالتس استخدام الموانع الصناعية التي تحول دون النسل بعد الزواج باعتبارها موانع تحط من قيمة البشرية**
- **ويري مالتس أن نسبة تزايد السكان اكبر من نسبة تزايد المواد الغذائية .**
- **فالسكان يتزايدون بمتوالية هندسية بينما تتزايد المواد الغذائية بمتوالية عددية أو حسابية ، وهذا من شأنه إظهار وجه الخطورة في مشكلة السكان لاند الإجراءات التي تحد من زيادة عدد السكان ليبقي عند حد التوازن مع المواد الغذائية**
- وتشمل الموانع الوقائية لتعدى حجم السكان للحدود الغذائية ، كل ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدل المواليد ، وهي **تنطوي على وسائل مشروعة** كتأجيل الزواج مع المحافظة على العفة و
- **على وسائل غير مشروعة** كالتخلص من قابلية إنجاب الأطفال أو الإجهاض وتشمل الموانع الايجابية كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الوفيات كالحروب والأوبئة والمجاعات .
- **وتعرضت نظرية مالتس لانتقادات أهمها** :

**1- أراد مالتس أن يرجع بؤس الطبقات العمالية في بداية القرن التاسع عشر** إلى سوء تصرف الطبقة العاملة وليس إلى النظام الرأسمالي

- **٢- كذب واقع التطور الاقتصادي تنبؤات مالتس فطور فنون الإنتاج أدى إلى الحد من انخفاض الإنتاج الزراعي بحيث ظل كافياً للاحتفاظ بمستوى المعيشة** عند مستوى مرتفع كما أن التقدم الصناعي ساعد على ارتفاع مستوى المعيشة والعلاقة بين المواد الغذائية وبين عدد الأولاد أتجه إلى عكس ما افترضه مالتس فالعائلات الكبيرة أكثر شيوعا في الأوساط الفقيرة عنها في الأوساط الغنية .

- **النظرية التفاؤلية في السكان**

☜ **تذهب النظرية التفاؤلية في السكان إلى أن السكان هم سبب الظواهر الاقتصادية وقوة الملوك والأمراء تتوقف على زيادة عدد السكان ودرجة رخائهم**

☜ **ويرى أنصار هذه النظرية أن زيادة عدد السكان يعد أحد العوامل التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل ، كما يرون أن الزيادة في السكان تؤدي إلى نشوء حاجات جديدة وعجز الفنون الإنتاجية القائمة عن الوفاء بهذه الحاجات الجديدة يؤدي إلى التجديد والابتكار والتجديد والابتكار هما مهمة الشباب**

☜ **ويرى بعض أنصار النظرية التفاؤلية أن نقص السكان سبب من أسباب التدهور العام وتخلق الفن الإنتاجي حيث يلجأ الأفراد إلى الانطواء وعدم التجديد لكافة الطرق القديمة للوفاء بأحتياجاتهم**

☜ **وقد لا تكون المشكلة في زيادة السكان بقدر ما هي في سوء توزيعهم على مستوى العالم والتقدم العلمي والفني** يمكن أن يجعل من الزيادة السكانية عنصراً فعالاً في ازدهار النشاط الاقتصادي وتعميم الرخاء المادي

**ثانياً:السياسة السكانية وفكرة الحجم الأمثل للسكان**

☜ لا توجد سياسة سكانية واحدة يمكن تطبيقها في كل دول العالم فالواقع الأقتصادي والاجتماعي الخاص بكل مجتمع يؤثر في اختيار السياسة السكانية الملائمة له **فالبلاد التي تعاني من قلة السكان عن الحد اللازم لاستغلال مواردها الاقتصادية تعمل على تشجيع النسل وزيادة الهجرة إليها ومن هذه البلاد كندا واستراليا ،**

☜ **والبلاد التي تعاني من زيادة عدد السكان من الحد اللازم لاستغلال مواردها الاقتصادية تعمل على تحديد النسل وزيادة الهجرة منها ومن هذه البلاد مصر والهند**

☜ **وغالبا ما تقوم السياسة السكانية على فكرة الحجم الأمثل للسكان** بحيث تسعى هذه السياسة إلى تحقيق هذا الحجم

☜ **والحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد من السكان الذي يمكنه استغلال الموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة للمجتمع أحسن استغلال ممكن على نحو يضمن أفضل مستوى معيشي ممكن للفرد في المتوسط ويعتمد الاقتصاديون على معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي**

☜ **لمعرفة الحجم الأمثل للسكان فيقولون أن الحجم الأمثل للسكان يتحقق عندما يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أقصاه** بحيث إذا قل عدد السكان عن هذا الحد انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وإذا زاد عدد السكان عن هذا الحد انخفض أيضا متوسط الفرد من الدخل القومي

☜ فنقص عدد السكان عن الحجم الأمثل يحد من قدرة الدولة في استغلال مواردها الاقتصادية على أحسن وجه .

☜ **وفكرة الحجم الأمثل للسكان ليست إلا معيار نظريا تقريبيا تسترشد به الحكومات عند وضع سياستها السكانية**

**تكلم عن العمل كعامل من عوامل الإنتاج من حيث (كفاءة العمل في الإنتاج؟هاااااام**

---

**أولا:كفاءة العمل في ألإنتاج**

تعتبر الكفاءة الإنتاجية للعمال مؤشراً هاماً يستد إليه واضعو السياسة الاقتصادية عند بحث قوة العمل في الدولة وتعتمد هذه الكفاءة على عدة عوامل أهمها ما يلي :

**العامل الأول : مقدار الجهد المبذول**

☜ مدار الجهد الذي يبذله العمال في أعمالهم هو حصيلة عدد ساعات العمل ودرجة الانتباه أثناء تأدية العمل ففي حدود معينة تكون العلاقة بين عدد ساعات العمل وحجم الإنتاج علاقة طردية بمعنى أنه كلما زادت مدة العمل زاد حجم الإنتاج ولكن هذه العلاقة الطردية بين عدد ساعات العمل وحجم الإنتاج لا يمكن أن تستمر بلا حدود

☜ **وتتمثل أهم الحوافز المعنوية في بث روح المسئولية لدى العامل عن العمل الذى يؤديه** بحيث يشعر العامل أن كل جهد يقوم به سوف يوضع موضع التقدير من قبل صاحب العمل

**العامل الثاني:توجيه العمال في أختيار أعمالهم**

يتمتع كل عامل بالحرية الكاملة في اختيار عمله ومع ذلك ليس هناك ما يمنع من إرشاد العامل وتوجيهه بى العمل الذي تؤهله مواهبه واستعداداته الطبيعية والمكتسبة من أدائه بكفاءة عالية ويعود مثل هذا التوجيه بالمنفعه علي العمال وأصحاب الأعمال فتكليف العامل بعمل يتناسب مع قدراته يمكنه من الحصول على دخل كبير ويمكن صاحب العمل من زيادة الإنتاج والأرباح

**العامل الثالث : تعليم العمال وتدريبهم**

**التعليم هو عبارة عن تلقى** الأصول النظرية المهنة معينة وتقوم به عادة مؤسسات التعليم الأكاديمي في المجتمع ولا يغني التعليم عن تدريب العاملين

**وتقوم المؤسسات بتدريب العمال بطريقة من طريقتين :**

**أ- التدريب المباشر في مصانع المؤستة بورشها ومعاملها .**

**ب- التدريب في مدارس خاصة ملحقة بالمؤسسة**

**العامل الرابع : التنظيم الفني للعمل**

يتعلق التنظيم الفني للعمل بالطريقة التي يؤدي بها العمال عملهم وبالبيئة المحيطة بعملية الإنتاج .

ولا شك أن التنظيم الفني للعمل بهذا المعنى له اثر كبير في الكفاءة الإنتاجية للعمال وفي زيادة الإنتاج

**وتتخلص طريقته فيما يأتي**

١- استبعاد كل حركة تؤدي إلى التعب دون أن تكون لها نتيجة ملموسة في زيادة الإنتاج وعلى الإدارة أن تبين تفاصيل العمل المحللون من كل عامل

٢- التماثل في المعدات والأدوات التي يستخدمها العمال في أداء أعمالهم وعلى الإدارة أن تضمن التوريد المستمر لهذه المعدات والأدوات في حالة جيدة

٣- وضع الأدوات والمعدات في متناول يد العمال الذين يستخدمونها توفيراً للوقت والمجهود الذي يضيع في البحث عنها

4 - الاهتمام بالبيئة المحيطة بالعمل مثل الإضاءة والحرارة والتهوية .
5- تكليف كل عامل بما يناسبه من عمل .
6- الربط بين الأجر وبين مقدار الجيد الذي يبذله العامل .
٧- الإشراف المستمر على العمال من قبل رؤساء متخصصين
٨- التفرقة في تفاصيل الأعمال بين الأعمال العادية والأعمال الاستثنائية

**العامل الخامس : تقسيم العمل :**

**تقسيم العمل هو** تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء بحيث يتخصص كل عامل في أداء جزء واحد من هذه ويعتبر تقسيم العمل من أهم العوامل التي تؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية للعمال وزيادة

| أ- مزايا تقسيم العمل | ب- مساوئ تقسيم العمل : |
|---|---|
| 1- يسمح **تقسيم العمل بإتقان العامل لعمله واكتساب مهارات خاصة في أدائه فتكرار عملية واحدة طوال اليوم يزيد مقدرة العامل في أداء هذه العملية** .<br>٢- يمكن تقسيم العمل من توزيع الأعمال المختلفة على العمال حسب مواهبهم واستعداداتهم البدنية والعقلية<br>٣- يؤدي تقسيم العمل إلى التوفير في الوقت اللازم للإمام بحرفة معينة<br>4- يؤدي تقسيم العمل إلى التوفير في استخدام رأس المال وذلك باستغلال آلات المصنع استغلالاً تاما طوال الوقت<br>5- يؤدي تقسيم العمل في بعض الأحيان إلى الاختراع والإبداع .<br>6 - ينتج عن تقسيم العمل الترابط والتلاحم بين الوحدات الاقتصادية المختلفة بما يؤدي إليه من مبادلات ويساعد ذلك على التعاون المنتج للجميع بهدف رفع مستوى الرفاهية | ١- **الملل والسام وضيق الأفق** :<br>**2يؤدي تقسيم العمل إلى الجمود الحرفي**:<br>3- **يؤدي تقسيم العمل إلى أن يكون الإنتاج نمطية ينتفي فيه الإبداع الشخصي** |

٢-

**العامل السادس : الفن الانتاج :**

يقوم الفن الإنتاجي في العصر الحديث على تداخل العمل الإنساني وعمل الآلات فإتمام العملية الإنتاجية يتطلب تضافر القوى البشرية والقوى الآلية ولاستخدام الآلات **في الإنتاج مزايا عديدة أهمها :**

١- **زيادة الإنتاجية المادية للعمل وارتفاع مستوى المعيشة** .
٢- **تحرير العامل من الأعمال الشاقة** ، حيث أصبحت الآلة تقوم بهذه الأعمال بدلا منه .
٣- **زيادة مهارة العامل وجوده المنتجات وإنتاج عدد كبير من السلعة بنفس المواصفاته**
*) **وقد ذهب البعض إلى أنه يعاب على استخدام الآلات في الإنتاج ظهور البطالة الفنية.**
**إلا أن البعض الآخر قد ذهب إلى أن هذه النتيجة احتمالية في الأجل القصير فقط**

**أكتب في رأس المال بأعتبارة أنه من عوامل الإنتاج ؟ أتي هذا السؤال علي مدار أربع سنوات سابقه هاااام**

**رأس المال في العرف الاقتصادي: فهو عبارة عن مجموعة الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني .**

**والرأي الراجح في الفكر الاقتصادي الحديث يضم الأرض إلى رأس المال باعتبار أن الأرض سلعة رأسمالية تعطى منافع على فترات متعددة ، فمن الصعب في نظرهم التفرقة بين الأرض ورأس المال .**

فالقول بأن الأرض هبة من هبات الطبيعة ورأس المال من صنع الإنسان قول مردود بأن هذا الفارق بين الأرض ورأس المال ليس فارقاً جوهرياً وخاصاً وأن الكثير من الأراضي أعدها الإنسان للإنتاج بما أدخله عليها من علاقتها بحاجات الإنسان المتعددة.

**ويفرق بعض الكتاب بين الأرض ورأس المال** على أساس أن الأرض لا تبلى بالاستعمال بينما تبلى السلع الرأسمالية بالاستعمال ، **وهذا القول صحيح إلى حد ما** فقوة الأرض تتجدد باستمرار بتنظيم استعمالها بينما تبلى السلع الرأسمالية الثابتة مهما نظمت طريقة استعمالها ومهما أجري عليها من عمليات صيانة وترميم ومع ذلك يمكن القول بان هناك المناجم - وهي تعد أرضاً في الفكر الاقتصادي - تبلي بالاستعمال حيث تنفذ محتويات المنجم في وقت من الأوقات .

ويعبر عادة عن رأس المال الاقتصادي برأس المال العيني أو الفني وفكرة رأس المال الفني فكرة عامة تعرفها جميع النظم **الاقتصادية اما رأس المال القانوني فيعترف به الأفراد في النظم التي تقر حق الملكية الفردية بينما يعترف به للجماعة في**

**النظام الاشتراكي .**

**ثانيا : أنواع رأس المال :**

**1) ينقسم رأس المال إلى رأس مال ثابت و رأس مال متداول :**

| | |
|---|---|
| **ورأس المال الثابت هو:** أموال الإنتاج التي لا تفنى باستخدامها مرة واحدة في العملية الإنتاجية كالمناجم والآلات والأدوات . | **أما رأس المال المتداول:** فهو أموال الإنتاج التي تفني بأستخدامها مرة واحدة في الإنتاج المواد الخام والسلع نصف المصنوعة والسلع الوسيطة . |

**ثالثا : خصائص رأس المال :**

**يتميز رأس المال بالخصائص الآتية :**

1- **يتكون رأس المال من مجموعة موارد غير متجانسة** ، فهو يشمل الأصول الإنتاجية والمواد الخام والمنتجات الوسيطة كما يشمل السلع الاستهلاكية اللازمة للعمال خلال فترة الإنتاج .

٢- **يمثل رأس المال موارد غير مباشرة ترفع إنتاجية العمل الإنساني** فأموال الإنتاج لا تشبع حاجات الإنسان بشكل مباشر وإنما تستخدم في إنتاج أموال الاستهلاك .

٣- **بعض عناصر راس المال لا تفي بمجرد استخدامها لمرة واحدة لأنها تمثل بطبيعتها عناصر ذات استخدام طويل الآجل** . ولكن هذه العناصر لا تبقى بنفس طاقتها الإنتاجية خلال اجل استخدامها فهذه الطاقة تضعف مع الزمن وتحتاج لصيانة

**رابعا : الفرق بين الدخل ورأس المال**

يختلف الدخل عن رأس المال من ناحيتين :

| | رأس المال | الدخل |
|---|---|---|
| **- فمن حيث الطبيعة** | يمثل رأس المال مجموعة من الأموال الاقتصادية العادية المملوكة للمجتمع | بينما يمثل الدخل منافع تدرها هذه الأموال سواء كانت هذه المنافع عينية كسكني مالك الدار لداره أم كانت هذه المنافع نقدية تاجير المالك لما يملك نظير مبلغ من النقود يعبر الدخل |
| **ومن حيث زمن القيام** | يعبر رأس المال عن قيمة السلع التي يمتلكها المجتمع في لحظة معينة | بينما يعبر الدخل عن قيمة المنافع العينية والنقدية التي يدرها رأس المال خلال فترة معينة فان الدخل يشكل تياراً يدره هذا الرصيد دون نقص في قيمته |

**خامسا :- تكوين رأس المال :**

**ورأس المال عبارة عن:** سلع ينتجها الأفراد ولا يقومون باستهلاكها مباشرة بل يحتفظون بها لاستخدامها في إنتاج مزيد من السلع ولو أن الأفراد الذين يقومون بإنتاج السلع الاستهلاكية يستهلكون كل ما ينتجون لما أمكن لأفراد آخرين أن يتخصصوا في إنتاج السلع الإنتاجية حيث لا يتبقى لهم من سلع الاستهلاك ما يشبع حاجاتهم المباشرة .

**ومن ذلك يتضح أن تكوين رأس المال يتطلب الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج وتحويله إلى أصول رأسمالية ،**

**سادسا : دور الدولة في تكوين الادخار**

قد يكون الادخار اختيارياً يقوم به الأفراد من تلقاء أنفسهم وقد يكون إجباريا تقوم به الدولة ومؤسساتها العامة . ويمكن للدولة باعتبارها السلطة العامة أن **تحقق ادخارا إجباريا بعدة طرق منها :**

**- فائض الميزانية والأرباح المحجوزة :**

**ويمثل فائض الميزانية العامة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة** ، فزيادة حصيلة الإيرادات العامة عما يلزم لتغطية النفقات العامة الجارية يؤدي إلى وجود فائض وهذا الفائض يعد ادخاراً إجبارياً ،

**أما الأرباح المحجوز فهي** الأرباح التي تقرر المشروعات العامة عدم توزيعها في صورة دخول للأفراد

**- اعادة توزيع الدخل :**

تمثل الطبقة الغنية اهم مصدر للادخار لانخفاض ميلها للاستهلاك ولذلك تزداد المدخرات في حالة وجود طبقة غنية تحكم في جزء كبير من الدخل القومي وتعمل الدولة في العصر الحديث على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة عن طريق **الضرائب التصاعدية وتعتبر الضرائب التصاعدية صورة من صور الادخار الإجباري .**

**٣- الاقتطاع من دخول الأفراد**

يمكن للدولة أن تجبر الأفراد على إدخار جزء من دخولهم **بحملهم على تقليل الاستهلاك** ، وتلجأ الدولة في ذلك إلى **عدة طرق منها** : اقتطاع جزء من الدخول الدورية للعاملين في صورة اقساط تأمين أو لدفع معاشات لهم في المستقبل وإصدار قروض عامة تحيطها الدولة بإجراءات تجبر المواطنين على الاكتتاب فيها وفرض الضرائب المباشرة

**4 - تشجيع الادخار الأختياري**

وتتدخل الدولة في تكوين الادخار بتشجيع المواطنين عليه وذلك بتطوير الأوعية الادخارية والأجهزة المصرفية ورفع سعر الفائدة .

**أكتب عن المنظم بالكامل لأنه يعتبر من عوامل ألإنتاج ؟**

---

**اولاً:تعريف المنظم**

- أضاف مارشال إلى عوامل الإنتاج التقليدية عاملا رابعا هو التنظيم
- **فالمنظم إذن هو** الشخص الذي يقوم بتنظيم عوامل الإنتاج ( الأرض- الأيدي العاملة - رأس المال ) وذلك الإنتاج السلع والخدمات وهو يقوم بهذا العمل عادة توقعاً لحجم الطلب وقدرا من الربح
- **فقيل بأن المنظم شخص تتوافر لدية مواصفات ذهنية خاصة لا يلزم توافرها في العامل الذي ترتكز مساهمته في الإنتاج على المجهود العضلي والمنظم معرض للخسارة بينما يحصل العامل على أجر ثابت يمثل بنداً من بنود التكاليف التي يدفعها المنظم**
- **ومع ذلك يبقى للمنظم وضع خاص يميزه عن العامل حيث يستقل المنظم باتخاذ القرارات الآتية :**

1- مجال الإنتاج الذي يدخله والسلع والخدمات التي يقوم بإنتاجها .
٢ - نسب اشتراك عوامل الإنتاج في عملياته
٣- حجم المنشآت التي يتم فيها الإنتاج .
4- الشكل القانوني للمشروع

**ثانياً:التأليف بين عوامل ألإنتاج**

لا يمكن لعامل واحد من عوامل الإنتاج أن يقوم بعمليات إنتاجية دون معاونة العوامل الأخرى ومن المعروف أن عوامل ألإنتاج لا تتوافر في مكان و زمان بنفس الدرجه فبعضها أكثر ندرة من بعضه الآخر يمكن التغلب علي ندرة بعض عناصر الأنتاج بأحلال عناصر أخري محلها في حدود معينة فلو كان من الممكن إحلال الآلات محل العمال أو العكس إلا انه لا يمكن جعل هذا الإحلال إلي مالانهاية لأن ذلك أمر يتنافي مع طبيعة الأشياء

ويترتب على الندرة النسبية لبعض عوامل الإنتاج ، وعدم إمكانية إحلال عوامل الإنتاج محل بعضها بعضا احلا كاملا ، تعدد نسب التأليف بين عوامل الإنتاج وانطباق قانون تناقص الغلة في ظروف معينة .

**فأي مشروع من المشروعات يمكنه تغيير حجم الناتج الكلى بإحدى طريقتين :**

**الأولى هي زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة واحدة وهو فرض ممكن في المدة الطويلة**

**والثانية هي زيادة عوامل الإنتاج بنسب مختلفة وهو الفرض العادي في المدة القصيرة حيث يمكن زيادة بعض عوامل الإنتاج مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة**

**وفي هذه الحالة يمر حجم الإنتاج بمرحلتين :**

**الأولى:** هي مرحلة تزايد الغلة

**والثانية** : هي مرحلة تناقص الغلة .

ويقابل المرحلة الأولى مرحلة تناقص النفقة ويقابل المرحلة الثانية مرحلة تزايد النفقة في مجال تكاليف الإنتاج .

**وتبين قوانين الغلة العلاقة بين المستخدم من عامل إنتاج متغير وبين المنتج في حدود طاقة إنتاجية ثابتة على مستوى معين وقد اعتمد مالتس في نظريته عن السكان على ظاهرة الغلة المتناقصة . ولفهم قانون تناقص الغلة يلزم تعريف عوامل الإنتاج الثابتة وعوامل الإنتاج المتغيرة .**

**عوامل الانتاج الثابتة وعوامل الانتاج المتغيرة :**

تنقسم عوامل الإنتاج إلى عناصر ثابتة وأخرى متغيرة وأساس التقسيم هو مدى ارتباط هذه العوامل بالمتغيرات في حجم الناتج **فالعناصر الثابتة لا تتغير مع تغير حجم الناتج ومن أمثلتها** :

الأرض والمنشآت والآلات والأجهزة

**في حين تتغير العناصر المتغيرة مع تغير حجم الإنتاج ومن أمثلتها** : العمل والمواد الأولية .

**ويفيد تقسيم عناصر الإنتاج إلى العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة فيما يلي**

**1 - هذا التقسيم نسبي ويرتبط بالمدة أو الفترة التي يستغرقها النشاط الاقتصادي .**

**ففي المدة القصيرة: تكون بعض عناصر الإنتاج ثابتة ويتحقق التغير في الناتج بواسطة بعض عوامل الإنتاج الأخرى (المتغيرة ) . فزيادة الناتج في المدة القصيرة يتحقق عن طريق زيادة حجم العمل أو زيادة معدلات التشغيل للأجهزة القائمة بالفعل .**

**في حين تجد أن الأجهزة والآلات والمباني الموجودة بالفعل لا يمكن تغييرها في فترة قصيرة**

**أما في المدة الطويلة** فجميع عناصر الإنتاج تعتبر متغيرة حيث زيادة الناتج في هذه الحالة يحتاج إلى زيادة مختلف مصادر الطاقة الإنتاجية للمشروع من العناصر الثابتة والمتغيرة .

٢- **كذلك يرتبط بهذا التقسيم لعوامل الإنتاج إلى الثابتة والمتغيرة نفقات المشروع** حيث تقسم نفقات المشروع إلى نفقات ثابتة ونفقات متغيرة ويختلف سلوك كل نوع من هذه النفقات في علاقته مع تغيرات الناتج .

٣- **يؤثر هذا التقسيم في مستوى الإنتاجية** فمرور المشروع في مراحل مختلفة من حيث الإنتاجية ( تزايد ثبات - تناقص ) يرتبط أساساً بسلوك العناصر المتغيرة والثابتة ودور كل منها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وبنسبة التأليف بين هذه العناصر

4- **يرتبط هذا التقسيم** أيضا ، بظروف السوق ومدى مرونة العرض ،والاستجابة لتغيرات الطلب فعناصر الإنتاج الثابتة لا يمكن السيطرة او التحكم في كمياتها فوراً عندما تتطلب ظروف السوق تغيير حجم الناتج

ومن ثم يضطر المنظم إلى زيادة أو تغيير حجم عناصر الإنتاج المتغيرة والمتوافرة وذات المرونة السريعة في الاستجابة لتغيرات العرض والطلب **مثال ذلك** عنصر العمل والذي يزيد مع زيادة الناتج أو زيادة الطلب ، والعكس صحيح ومن جهة أخرى يجب أن ننوه بتعدد طرق الإنتاج ، **حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة :**

**الأولى** : امتزاج عناصر الإنتاج بنسب ثابتة ومحددة ( التكامل ) فكل عنصر إنتاجي يشترك في العملية الإنتاجية بنسبة ثابتة ومحددة كحد ادني .

ويعني ذلك أن هناك معدل أو نسبة واحدة فقط للتأليف أو المزج بين عناصر الإنتاج ومن ثم فتغيير الناتج يتطلب زيادة أو تغير عناصر الإنتاج على أساس نفس النسب أو النسب السابقة .

**الثانية** : امتزاج عناصر الإنتاج على أساس النسب المتغيرة ( الإحلال ) **وفي هذه الطريقة يواجه المنتج مشكلتين :**

**المشكلة الأولى** : إمكانية زيادة الناتج في المدة القصيرة عن طريق تغير كميات عناصر الإنتاج المتغيرة والممتزجة مع عناصر الإنتاج الثابتة للحصول على الناتج الجديد . وبالطبع فإن ذلك سوف يؤدي إلى تغيير بعض عناصر الإنتاج المتغيرة مع ثبات كميات العناصر الإنتاجية الثابتة .

**المشكلة الثانية** : هي إمكانية الحفاظ على المستوى القائم من الناتج

**الثالثة** : وهي تلك التي تجمع بين خصائص الطريقتين السابقتين حيث يمكن إجراء الإحتلال والاستبدال بين عناصر الإنتاج وتوفير نسب نماذج أو توليفات تكنولوجية متعددة في حدود معينة .

**وانطباق قوانين الغلة تفترض توافر شروط معينة هي :**

أ- وجود عامل متغير من عوامل الإنتاج مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

ب- تجانس وحدات العامل المتغير من حيث كفاءته في الإنتاج .

ج- ثبات الفن الإنتاجي حيث يؤدي تقدم الفن الإنتاجي إلى زيادة الإنتاجية

**أكتب عن الإنتاج الكبير و الوفورات الناتجة عنه بأعتباره أحد أهم الجوانب الأقتصادية ؟**

---

**الإنتاج الكبير والوفورات الناتجة عنه**

ادى اتساع الأسواق في العصر الحديث إلى تشجيع الإنتاج الكبير وينتج عن الإنتاج الكبير وفورات أقتصادية **والوفورات الاقتصادية** تعنى انخفاض التكلفة المتوسطة ( تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج ) **وهي نوعان**

**النوع الأول : الوفورات الخارجية : وهي انخفاض التكلفة المتوسطة بسبب كبر حجم الصناعة التي ينتمي إليها المشروع**

**النوع الثاني : الوفورات الداخلية : وهي انخفاض التكلفة المتوسطة بسبب كبر حجم الوحدة الإنتاجية**

**وسوف نوضح أنواع الوافورات الخارجية و الداخلية**

## أولا : الوفورات الخارجية

يشترك في الاستفادة من هذه الوفورات عدة وحدات إنتاجية تعمل في نفس المجال **وأهم أنواعها ما يلي**

| 1- وفورات التركز | 2- وفورات المعرفة : | ٣- الوفورات الناتجة عن انفصال بعض العمليات الصناعية |
|---|---|---|
| يؤدى تركز المشروعات التي تعمل في مجال واحد في منطقة معينة إلى حصولها على بعض الخدمات بسهولة ويسر ويتكاليف منخفضة ، **ويؤدي تركز المشروعات في منطقة** | يحتاج تطوير العمليات الإنتاجية وتحسين طرق الإنتاج إلى البحث المستمر وتتكلف البحوث الفنية أموالاً ضخمة قد تعجز مؤسسة واحدة عن تحملها وكثرة المؤسسات العاملة في | قد يتطلب إتمام صنع سلعة معينة القيام بعملية اخيرة يحتاج القيام بها إلى آلات طاقتها الإنتاجية كبيرة لا تستوعبها إلا منتجات مؤسسة ضخمة جدا وكثرة |

| | | |
|---|---|---|
| **معينة إلى قيام أسواق المواد الخام وأسواق السلع المنتجة بالقرب من هذه المنطقة** ، الأمر الذي يضمن للمشروعات الحصول على ما يلزمها من المواد الخام ، | مجال واحد يمكنها من الاشتراك في إقامة مراكز للأبحاث تستخدم فيها أكفأ الخبراء ويتوزيع تكاليف هذه المراكز على عدد من المشروعات يكون نصيب كل مشروع من هذه التكاليف محدوداً | المؤسسات العاملة في صناعة هذه السلعة يشجع على قيام مؤسسة متخصصة تستطيع استغلال الآتها الكبيرة أقصى استغلال ممكن حيث تؤدي العملية لكثير من المؤسسات عما لو قامت بهذه العملية بنفسها . |

**ثانيا : الوفورات الداخلية :**

**يؤدي كبر حجم الوحدة الإنتاجية إلى وقررات في تكاليف الإنتاج وأهم هذه الوفورات**

| 1- الوفورات الفنية | 2- الوفورات الادارية | ٣- الوفورات التجارية | 4- الوفورات المالية : | 5- وفورات المخاطر |
|---|---|---|---|---|
| ترتبط الوفورات الفنية بتقسيم العمل وباستخدام الآلات الكبيرة فالاستفادة من مزايا تقسيم العمل يتطلب وحدات إنتاجية كبيرة يتسنى لها الحصول على أكبر منفعة من العمال المتخصصين . **واستخدام الآلات الكبيرة** يتطلب وحدات إنتاجية كبيرة يتسني لها استغلال الطاقة الإنتاجية لهذه الآلات أقصى استغلال ممكن واستخدام الآلات الكبيرة يؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للمنتجات لأسباب فنية | يستطيع المشروع الكبير تقسيم الأعمال الإدارية الداخلية بين متخصصين أكفاء في نوع الأعمال الموكولة | يؤدى كبر حجم المشروع إلى تفوقه في الأسواق نتيجة للكفاءة في شراء عوامل الإنتاج وفي بيع المنتجات **ولعل هذا هو السر في أن معدلات الأرباح في المشروعات الكبيرة تفوق معدلات الأرباح في المشروعات الصغيرة** وأن المشروعات الكبيرة حققت ارباحاً حتى في فترات الأزمات الاقتصادية **فالمشروعات الكبيرة تستعين باصحاب المواهب النادرة** مهما كانت اجورهم عالية مطمئنة إلى استغلال كفاءتهم استغلالاً تاماً | تتمتع المشروعات الكبيرة عادة بشهرة ممتازة في الأسواق المالية وتستفيد هذه المشروعات من شهرتها في الحصول على الأموال اللازمة لها عن طريق الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة | **المشروعات الكبيرة** أقل تعرضاً للمخاطر من المشروعات الصغيرة حيث يمكن للمشروع الكبير أن يعوض الخسارة التي **يتعرض لها في عملية بالربح الذي يحققه في عملية او عمليات أخرى أو أن يعوض الخسارة الناتجة عن منطقة بالربح الذي يحقه في منطقة أو مناطق أخرى** . **ويعتبر توزيع المخاطر من أهم المشاكل التي تتعرض لها الوحدات الإنتاجية العاملة في المجال الصناعي في الوقت الحاضر** |

ومع كل هذه الوفورات هناك بعض التكاليف التي تقترن بكبر حجم المشروع وهذه التكاليف تسببها صعوبة الإدارة في المشروعات الكبيرة عنها في المشروعات الصغيرة وزيادة مخاطر تقادم رأس المال الثابت نتيجة لتغير الفن الإنتاجي وحاجة المشروع الكبير للاحتفاظ بمبالغ سائلة تقابل حجم معاملاته وتعرضه السريان قانون تناقص الغلة بعد بلوغه حجما معيناً .

**ورغم ذلك يظل المشروع الكبير هو العلامة المميزة لاتجاه الإنتاج في الدول الرأسمالية المتقدمة**

**أكتب عن الأجور بأعتبارها من عوائد عوامل الإنتاج من حيث (نظريات الأجور و تفسير تفاوت الأجور و دور نقابات العمال في تحديد الأجور)؟**

**الأجور**

وتختلف عوامل تحديد الأجور في كلا النظامين (الرأس مالي و الأشتراكي) عنه في النظام الآخر فبينما تلعب قوى العرض والطلب دورا رئيسياً في النظام الرأسمالي

تقوم القرارات المركزية بالدور الفاعل في النظام الاشتراكي .

**أولا : نظريات الأجور**

اهتم الاقتصاديون منذ أواسط القرن الثامن عشر بشرح كيفية تحديد أجور العمال في السوق وكانوا يرون أن الأجر يتحدد بناء على قوى معينة معلومة تؤثر في مستواه ويؤدي تغيرها إلى تغير هذا المستواه

**وأهم النظريات التي عرضت لإبراز القوى التي يتوقف عليها مستوى الأجر في القرنين الأخيرين هي نظرية حد الكفاف ونظرية رصين الأجور ونظرية الإنتاجية الحدية**

**أ- نظرية حد الكفاف**

يري أنصار تلك النظرية أن الأجر هو ثمن العمل يتحدد عند المستوي الذي يضمن معيشة العمال عند حد الكفاف
**وحد الكفاف هو: قيمة ما يلزم العامل وأفراد عائلته من السلع الضرورية للغذاء والملبس .**
**ويميل أجر العامل إلى أن يتساوى مع هذا الحد فزيادة أجر العامل وزيادة عرض العمل تؤدي إلى تنافس العمال في الحصول على الوظائف فينخفض الأجر ليعود من جديد إلى حد الكفاف**
**وانخفاض أجر العامل عن حد الكفاف يؤدي إلى نقص معدل النمو في عائلات العمال ومن ثم ينقص عرض العمل ونقص عرض العمل يؤدي إلى تنافس أرباب الأعمال للحصول على العمال فيرتفع الأجر ليعود إلى حد الكفاف .**
**وقد عجزت هذه النظرية عن تفسير مستوى الأجور ومن الأدلة الواضحة على ذلك التزايد المستمر في الدخول الحقيقية للعمال وارتفاع مستوى معيشتهم ، رغم زيادة عددهم في القرن التاسع عشر ، فلو أن هذه النظرية صحيحة لظلت أجور العمال في هذه الفترة عند مستوى الكفاف** ، هذا بالإضافة إلى أن هذه النظرية عجزت عن تفسير اختلاف مستويات الأجور باختلاف العين والحرف والصناعات خاصة وأن حد الكفاف واحداً تقريبا بالنسبة لجميع العمال

**ب- نظرية رصيد الاجور**

- لا ترى وجود مستوى ثابت للأجور فمستوى الأجور طبقا لنظرية رصيد الأجور **مستوى قابل للتغير تبعا لتغير قوتين أساسيتين هما الطلب على العمل من جانب أرباب الأعمال وعرض العمل من جانب العمال**
- ويتوقف الطلب على العمل على الجزء من رأس المال المخصص لدفع الأجور و**هو ما اصطلح على تسميته برصيد الأجور ويتوقف عرض العمل من جانب العمال على عدد السكان القادرين على العمل(فمستوى الأجور طبقا لهذه النظرية يعتمد على النسبة من رأس المال المخصصة للنفع الأجور وعدد العمال ،**
- **وينبني على ذلك ثبات مستوى الأجور مادامت كمية الأموال المخصصة لدفع الأجور ثابتة وعدد العمال لم يتغير ، ولا يمكن لأي فئة من العمال أن تحصل على زيادة في أجرها نتيجة لضغط سياسي أو نقابي إلا على حساب نقص في أجور فئات أخرى فما دامت الأموال المخصصة لدفع أجور كافة الفئات ثابتة ، فإن زيادة النصيب الذي تحصل عليه فئة لا يجد له مصدراً إلا في نقص نصيب الفئات الأخرى)**
- **ولا يمكن رفع المستوى العام للأجور إلا إذا ازداد رصيد الأجور مع بقاء عدد العمال ثابتا أو نقص عدد العمال بقاء رصيد الأجور ثابتا أو ازداد رصيد الأجور مع زيادة عدد العمال**
- **وارتفاع المستوى العام للأجور على حساب الأرباح التي يحصل عليها المنتجون يؤدي إلى ضغط الأموال المستمرة وقلة الأموال المستثمرة تؤدي إلى قلة الطلب على العمال وقلة الطلب على العمال تؤدي إلى خفض المستوى العام للأجور .**
- **ولو أن نظرية رصيد الأجور كانت صحيحة** لكانت الأجور في البلاد الحديثة التي يقل فيها رأس المال ويزداد عدد السكان ،يقل عن الأجور السائدة في البلاد القديمة .
- **ج- نظرية الإنتاجية الحدية :**

حاول الاقتصاديون في أواخر القرن التاسع عشر اللجوء إلى نظرية المنفعة الحدية لتفسير مستوى الأجر باعتباره ثمن العمل وقد شاع في ذلك الوقت الاستناد إلى نظرية المنفعة الحدية كأساس لتفسير قيم السلع المختلفة .
**وإذا كان العمل لا يعطي إشباعا مباشرا ، إلا أنه يعطي إنتاجا له منفعة . وبذلك يحقق استخدام العمل منفعة غير مباشرة تتمثل في الإنتاج الذي يعطيه .**
**ويتوقف أجر أي عامل في أي مجموعة عمالية** على قيمة الناتج الحدي الذي يترتب على استخدام العامل الأخير .
**فالمنتج يقارن عند استخدام أي عامل إضافي بين قيمة الناتج الحدي عند استخدام هذا العامل وبين الأجر الذي يدفع له ولن يقبل المنتج توظيف أي عامل يزداد أجره عن قيمة الإنتاج الإضافي الذي يترتب على استخدامه .**

---

**وضح تفسير تفاوت الأجور؟**

---

**: تفسير تفاوت الأجور**

**واقع الأمر يبرز لنا وجود اختلافات في الأجور بين الصناعات والمهن المختلفة ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى وجود موانع تعوق انتقال العمال بين المهن والصناعات سعياً وراء الأجر المرتفع وتتمثل هذه الموانع مثلا في ارتفاع تكاليف الانتقال ، واختلاف المواهب الشخصية**
**فالعمال لا ينتقلون من الصناعة ذات الأجر المنخفض إلى الصناعة ذات الأجر المرتفع إذا كانت الصناعة الأخيرة تنطوي على مشقة كبيرة**
**فالعامل غالبا ما يفضل الأعمال التي تكسب صاحبها مركزا اجتماعية مُرضاً عن المهن التي تتضمن خطراً على الصحة أو التقيلة على النفس** فهناك من يفضل وظيفة كاتب في مصنع عن وظيفة عامل في منجم رغم أن أجر عامل المنجم أكبر بكثير من أجر الكاتبه

**اختلاف الأجر بحسب النوع :**

قد توجد اختلافات في الأجور التي تحصل عليها السيدات العاملات عن الأجور التي يحصل عليها الرجال حيث تحصل السيدات على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها الرجال

**ويرجع هذا الاختلاف إلى أسباب عديدة من أهمها ما يأتي :**

1- **ارتفاع إنتاجية الرجال عن إنتاجية السيدات في بعض الأعمال ،**

٢- **إقبال رجال الأعمال على تشغيل الرجال** الاعتقادهم في قدرة الرجل على مواصلة العمل والدارمة عليه دون انقطاع ، كما أنهم يستطيعون القيام بأعمال إضافية إذا تطلبت الظروف ذلك .

٣- **يندر اشتغال السيدات في المهن ذات الربحية العالية بسبب تفضيل الآباء لأولادهم الذكور فيما يخصصونه من دخلهم للإنفاق على التعليم فيزيدون ما ينفقون على تعليم الذكور على حساب ما ينفقون على تعليم البنات ،**

4- **هناك بعض الأعمال ممنوعة بالنسبة للسيدات بحكم القانون أو بحكم العادات الاجتماعية وظائف القضاء والسلك السياسي ، فهذه الوظائف محجوزة في كثير من البلاد للرجال** ، ولا يمكن للسيدات أن تتقلدها

وكل ما تقدم من أسباب تؤدي في النهاية إلى زيادة عرض العمل من جانب السيدات بالنسبة للطلب عليه في فرص العمل المحدود لهن وهذا وضع من شأنه أن ينزل بأجورهن . **ولكن العصر الحديث يشهد حركة نسائية منظمة أثبتت فيها المرأة أن كفاءتها الإنتاجية في أي مجال من مجالات العمل لا تقل عن كفاءة الرجل**

---

**وضح دور النقابات في تحديد الاجور؟**

---

**دور نقابات العمال في تحديد الأجور**

**الغرض من قيام هذه النقابات هو المطالبة برفع الأجور وتخفيض ساعات العمل والاهتمام بعوامل الراحة البدنية والنفسية للعمال أثناء تأدية العمل . .**

**وقد نجحت النقابات العمالية فعلا في رفع أجور عمالها في بعض الحالات ولكن إذا كان رفع الأجر لم يقابله زيادة في الإنتاجية ، فإن ذلك يؤدي بصاحب العمل إلى أن يستغني عن عدد من عماله ، فالنقابة العمالية يمكن أن تنجح في رفع أجور عمالها ولكن مقابل بطالة عدد منهم وقد تكون النتيجة النهائية لرفع الأجر في مصلحة بعض العمال من الناحية المادية**

**ولكن ذلك يؤثر على الجمهور حيث تقل كمية المنتجات وترتفع تكاليفها وأثمانها .**

**لذلك اهتمت نقابات العمال برفع المستوى الصحي والعلمي والفني لأعضائها حتى يقابل ارتفاع الأجور بارتفاع مناسب في إنتاجية العمال ، فلا تحدث بطالة بالنسبة لبعضهم ، ولا ترتفع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتج ، ولا ترتفع الأسعار بالنسبة للجمهور .**

**وتتوقف قدرة النقابات على رفع الأجور على عدة اعتبارات هامة هي :**

| | | |
|---|---|---|
| **1- مدى وجود طرق إنتاج بديلة تعتمد على الآلات أكثر من اعتمادها على العمال**<br>**وباختصار قد يؤدي ارتفاع الأجور إلى إحلال الآلات محل العمال الأمر الذي يضعف مركز النقابات في المساومة على رفع الأجور لأن النقابات إذا أصرت على رفع الأجور مع وجود طرق إنتاج تعتمد على رأس المال ولكنها أقل تكلفة فتستحق لها رفع الأجور ولكن على حساب تسريح عدد كبير من اعضائها .** | 2- **مرونة عرض العوامل التي يمكن إحلالها محل العمل** . فمركز المنتج وقوته على مقاومة الضغوط النقابية لرفع الأجر لا تتوقف فقط على وجود طرق إنتاج تستخدم عوامل بديلة لعنصر العمل وإنما تتوقف ايضا على مدى سهولة هذا الإحلال وسرعته فقد يزداد الطلب على الآلات من جانب المنتجين دون أن تكون هذه الآلات موجودة في مخازن صناعها **الأمر الذي يؤدي إلى استغراق عملية إحلال الآلات محل العمال بعض الوقت وهنا يمكن للنقابات أن تطلب زيادة الأجر** | 3- **مرونة الطلب على السلعة التي يساهم العمال في إنتاجها** ، فكلما كان الطلب على السلعة التي يساهم في إنتاجها عمال النقابية مرناً ، كلما كان من الصعب أن يقبل المنتجون رفع الأجور حيث تقل فرصتهم في تعويض الزيادة في تكاليف إنتاجيم عن طريق رفع ثمن السلعة بينما يسهل على المنتج قبول رفع الأجور إذا كان الطلب على السلعة التي يقوم بإنتاجها غير مرن حيث يمكنه تعويض الزيادة في الأجر أو جزء منها عن طريق رفع الثمن |

**نتمني لكم النجاح والتوفيق**
**اكاديمية الميزان**